تحرك عاجل

إطلاق سراح صحفيي الجزيرة واستمرار محاكمتهما

في 12 فبراير/ شباط أصدرت محكمة مصرية قراراً بالإفراج المشروط عن الصحفيين محمد فهمي ومحمد باهر. وفي نفس الليلة أطلق سراح هذين السجينين من سجناء الرأي أخيراً بعد قضائهما أكثر من 400 يوماً في السجن. ومن المتوقع أن تعقد الجلسة المقبلة في 23 فبراير/ شباط.

أمرت محكمة جنايات القاهرة بالإفراج المشروط عن **محمد فهمي ومحمد باهر** في نهاية الجلسة الأولى في إعادة محاكمتهما بتهمة " نشر أخبار كاذبة" ومساعدة الإخوان المسلمين. كما أفرجت المحكمة أيضا عن أربعة رجال آخرين اعتقلوا في نفس القضية، وهم: **صهيب سعد محمد محمد** و**خالد محمد عبد الرؤوف محمد** و**شادي عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم** و**خالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب**.

ويتعين على محمد فهمي دفع كفالة قدرها 250 ألف جنيه مصري (32 ألف و 800 دولار أمريكي)، في حين تم الإفراج عن الرجال الآخرين دون كفالة مالية. ووفقا لأسرة محمد فهمي الرجال يجب تسجيل حضورهم إلى قسم الشرطة كل يوم. كما يجب عليهم حضور الجلسات المقبلة للمحاكمة وإلا يعاد اعتقالهم.

وحددت المحكمة 23 فبراير/ شباط موعداً للجلسة المقبلة لنظر القضية.

يرجى الكتابة فورا باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- مطالبة السلطات المصرية بإسقاط التهم الموجهة إلى محمد فهمي ومحمد باهر وضمان إطلاق سراحهما فوراً دون قيد أو شرط.
- لحثها على إسقاط التهم الموجهة إلى رجال آخرين والتي أقيمت على أساس ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

يرجى إرسال المناشدات قبل 27 مارس/ آذار 2015 إلى:

<u>النائب العام</u>
هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي، 1 طريق "26 يوليو"
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: +202 2 577 4716
+202 2 575 7165
(مغلق بعد انتهاء الدوام الرسمي، 2 + GMT)
المخاطبة: سيادة المستشار'

رئيس الدولة
عبد الفتاح السيسي
مكتب الرئيس
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: +202 2 391 1441
صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

كما يرجى إرسال نسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
الشؤون المتعددة الأطراف وشؤون الأمن الدولي
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس: +202 2 574 9713

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الخامس للتحرك العاجل UA 83/14. لمزيد من المعلومات نرجو الدخول إلى
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/008/2015/en

تحرك عاجل

إطلاق سراح صحافيي الجزيرة واستمرار محاكمتهما

معلومات إضافية

في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2013 ألقي القبض على صحافيي الجزيرة الإنجليزية محمد فهمي وبيتر غرسته في فندق ماريوت، كما قبض على باهر محمد في منزله تلك الليلة. للرجال وفي 29 يناير/ كانون الثاني 2014، وجهت النيابة الاتهام لهم بارتكاب مجموعة من الجرائم الجنائية، بما في ذلك " نشر أخبار كاذبة" و " حيازة معدات البث بدون ترخيص" و " مساعدة جماعة الإخوان المسلمين أو الانتماء إليها"، وهي الجماعة التي قالت النيابة إنها كانت مسؤولة عن الأعمال المتعلقة بالإرهاب في مصر.

وعلى مدى 12 جلسة، فشلت النيابة العامة في تقديم أي دليل لإثبات التهم بأن موظفي قناة الجزيرة الثلاثة قد ساعدوا حركة الإخوان مسلم، أو بثوا " أخباراً كاذبة" أو امتلكوا معدات محظورة. وعرقلت النيابة العامة حق المتهمين في مراجعة الأدلة المقدمة ضدهم والطعن فيها، ولم توجه الدعوة لمحامي الدفاع لحضور فض الأحراز الذي أمرت به المحكمة لفحص الأدلة السمعية والبصرية. وكانت النيابة قد حاولت تحصيل مبلغ 1.2 مليون جنيه مصري (170 ألف دولار أمريكي) من محامي محمد فهمي لقاء مشاهدته أدلة الفيديو ضد موكله الذي تحتجزه.

كما اتضح تعارض أقوال شهود الادعاء الرئيسيين أثناء المحاكمة مع شهاداتهم المكتوبة، وعند مناقشة الدفاع للشهود الخبراء التقنيين أقروا بأنهم لا يتذكرون أي لقطات زُعم أن الإعلاميين قد تلاعبوا فيها، ولا يعرفون ما إذا كانت معدات الشبكة مرخص باستعمالها، كما لم يتمكنوا من تقييم ما إذا كان الرجال يشكلون تهديداً للأمن القومي. وشابت القضية أيضا مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بعد أن أبلغ ثلاثة طلاب معتقلون في القضية المحكمة بأن قوات الأمن قامت بضربهم بعد القبض عليهم.

وفي 23 يونيو/ حزيران 2014 أصدرت المحكمة حكمها، بأنها وجدت الصحافيين الثلاثة العاملين بقناة الجزيرة مذنبين في جميع التهم، وحكمت عليهم بالسجن سبع سنوات. كما حكم القاضي على محمد باهر بالسجن ثلاث سنوات إضافية لحيازته غلاف رصاصة كان باهر قد قال إنه احتفظ به كتذكار. وأدانت المحكمة جميع المتهمين الآخرين باستثناء اثنين منهم، وحكمت عليهم بالسجن بين 7 و 10 أعوام. وحكم على أكثرهم غيابياً، ولكن مجموعة من أربعة رجال آخرين لا صلة لهم بصحفيي الجزيرة، سجنوا أيضا. في أول يناير/ كانون الثاني ألغت أعلى محكمة في مصر إدانة الرجال، وأمرت بإعادة المحاكمة، منتقدة قرار الإدانة في حكم أذيع في الأسبوع الماضي.

تم ترحيل المواطن الأسترالي بيتر غرستي من مصر في أول فبراير/ شباط بموجب التشريع الجديد الذي يسمح للسلطات بترحيل الرعايا الأجانب إلى بلدانهم الأصلية لمواجهة المحاكمة أو قضاء الأحكام الصادرة ضدهم في قضايا تتعلق " بالمصلحة العليا للدولة".

وقبل جلسة الاستئناف في أول يناير/ كانون الثاني تنازل محمد فهمي، وهو مواطن مصري كندي، عن جنسيته المصرية مضطراً، بعد أن أخبرته السلطات بأن هذا سيكون " سبيله الوحيد للخروج". وكان الصحفي يأمل أن يؤدي هذا إلى ترحيله إلى كندا، ولكن بدلا من ذلك وجد نفسه يواجه محاكمة جديدة. وحث محاموه السلطات لتسهيل ترحيله.

وأثناء حبسه لم يتلق محمد فهمي العلاج الطبي الملائم لالتهاب الكبد الوبائي C ولا لكسر في ذراعه، أصابه قبل اعتقاله في ديسمبر/ كانون الاول 2013.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: 14/83 رقم الوثيقة: MDE 12/010/2015 تاريخ الاصدار: 13 فبراير/ شباط 2015